

ابن السَّمح الذي نقلت عنه الترجمة التي بين أيدينا قد لجأ إلى نسخه من ترجمة اسحق ، بدلا من نسخه عن هذه الترجمة السقيمة جدا على حد تعبيره (٢٠٢) .

كذلك يرفض الدكتور بلوى ان تكون تلك الترجمة العربية هي ترجمة إبراهيم بن عبدالله الكاتب ، كما جاء في النص السابق من كتاب « الفهرست » . وسنده في هذا الرفض أن إبراهيم هنا هو الذي ترجم المقالة الثامنة من كتاب « الطويقا » لأرسطو إلى العربية من السريانية التي كان اسحق قد قام بها ، وفي هذه الترجمة يظهر حسن فهمه ومعرفته بالمصطلحات المنطقية التي كانت قد استقرت ، فلو كانت النسخة العربية المترجمة من الخطابة من صنعه لكانت قد جاءت على هذا المستوى من الفهم ، ولأشار إليه ابن السمع في تذييله الذي نختم به نسخته ، لتقاربهما في الزمن .

لم يبق اذن - في رأي الدكتور بلوى - إلا أن تكون الترجمة العربية القديمة لكتاب الخطابة هي ذلك « النقل القديم » المجهول النسب ، والذي نسخه أحمد بن الطيب في نحو مائة ورقة . والتاريخ الذي يرجع ظهوره فيه هو عصر المترجمين قبل حنين ( ١٩٤ - ٢٦٠ هـ ) ( والد اسحق ) أي أوائل القرن الثالث الهجري بدليل اختلاف اصطلاحاتها عن الاصطلاحات التي استقرت فيما بعد ، واشتغالها على كثير من الأخطاء في الفهم (٢٠٣) .

---

(٢٠٢) جاء في ص ٢٥٤ من النسخة العربية القديمة التي حققها الدكتور بلوى ما نصه : « هذه النسخة منقولة من خط ابن السمع ، وكان في آخر الجزء بخطه أيضا ما حكايته : هذا الكتاب لم يبلغ كثير ممن قرأ صناعة المنطق إلى درسه ، ولم ينظر فيه أيضا نظرا شافيا . فلذلك ليس توجد له نسخة صحيحة ، أو معنى مصحح ما ، ووجدت له نسخة بالعربية سقيمة جدا جدا . ثم وجدت له نسخة أخرى بالعربية أقل سقما من تلك . فعولت على نسخ هذه النسخة من هذه النسخة الثانية . ومهما وجدته في النسخة الثانية من غلط كنت أرجع فيه إلى تلك النسخة ، فإن وجدته صحيحا أثبت ما أجده فيها على الصحة ، وإن وجدته سقما أيضا رجعت فيه إلى نسخة سريانية ، فإذا وجدته صحيحا أثبتته عند ذلك بحسبها ، وإن وجدته سقما أثبتته على سقمه ، وعلمت على السطر الذي هو فيه علامة هي هذه : ٥ ، وقابلت على هذه النسخة واجتهدت ان لا يقع في النقل له بها شيء من الخلل » .

(٢٠٣) انظر أرسطو طاليس ، الخطابة . الترجمة العربية القديمة ( حققه وعلق عليه عبدالرحمن بلوى ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩ ) ص ز .